التوزيع الجغرافي الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في محافظة القادسية

م.د ندى جواد محمد علي
جامعة بغداد /كلية التربية للبنات
قسم الجغرافية
Nada.jawad@coeduw.uobaghdad.edu.iq
07703990223

الباحث حسين علي فهد
جامعة القادسية /كلية الآداب
قسم الجغرافية

المستخلص

تعد الصناعات الصغيرة إحدى أهم القطاعات الاقتصادية الرئيسة، لما لها دور مهم في الإنتاج والتشغيل وزيادة الدخل والابتكار للحصول على الخبرات والمهارات الفنية والتنظيمية والإدارية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة.

وجاءت الدراسة على مستوى محافظة القادسية والتي اتسمت بغناها بالموارد الطبيعية والتي أسهمت في استقطاب النشاطات الصناعية وكان للصناعات الصغيرة نصيبا كبير منها ، فكان اجمال الصناعات الصغيرة في المحافظة (١٤٠٩) منشأة ،إما التوزيع الجغرافي المكاني للمنشآت قد امتدت مكانياً على مساحة واسعة في اقضية ونواحي المحافظة وعلى اطراف المدن واصلا للريف ،اذ انها كانت موزعة بين الاقضية والنواحي ،فجاء قضاء الديوانية بأعلى مجموع والذي بلغ (٧٠٦) منشأة وبنسبة(٥٠,١ %)، ومن ثم الشامية بأجمالي (٣٥٧) منشأة وبنسبة (٢٥,٣%)، وبعدها بالمرتبة الثالثة قضاء الحمزة بمجموع (١٨٧) وبنسبة (١٣,٣%) ،وبالمرتبة الاخيرة قضاء عفك بمجموع (١٥٩) وبنسبة (١١,٣%) ، اما من حيث الفروع الصناعية فقد احتلت الصناعات الانشائية المرتبة الاولى من حيث العدد الاجمالي بعدد (٤١١) منشأة وبنسبة (٢٩,٢%)، ومن ثم اصناعات الغذائية بأجمالي (٣٧٤) منشأة وبنسبة (٢٦,٥%)،والمرتبة الثالثة النسيجية بأجمالي (٢٢٠) منشأة وبنسبة (١٥,٦%) ،وتأتي الصناعات الاخرى تباعاً .

تساعد الصناعات الصغيرة في تحقيق التوازن التنموي بين الريف والحضر ، فالتوزيع الجغرافي للصناعات الصغيرة في المحافظة بين اقضيتها ونواحيها يعطيها بعدا ليكون كيان منظم مستقل بذاته يعتمد على الاستثمارات القليلة وتتيح فرصا للعمالة ليكون ضمن الحلول الأساسية من حيث استيعاب الأيدي العاملة والتي غالبا ما تكون محلية رخيصة، فضلا عن اعتمادها في الغالب على مدخلات محلية وتكون موجهة نحو خدمة أسواق محلية صغيرة، ولذلك تمثل الصناعات الصغيرة قاطرة التنمية المستدامة.

وهنا تأتي أهمية هذه الدراسة في ظل التحديات الراهنة، اذ اصبح تحقيق الجوانب الهامة من التنمية المستدامة بجميع مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أهمية قصوى فيما لو مدت يد العون اليها ، وخاصة ما يتعلق بتوفير الحماية لها من المنافسة غير العادلة من السلع

المستوردة، وتوفير احتياجها لمصادر الطاقة المختلفة والتسهيلات المصرفية وخدمات البنى التحتية. وأوضحت الدراسة ايضا أهمية الصناعات الصغيرة في محافظة القادسية بالرغم من قلة الموارد وعدم وجود دعم حكومي لتلك الصناعات لتأخذ دورها في الحد من الاعتماد على المنتوجات المستوردة ولتساهم في حل المشاكل الاقتصادية كالبطالة وتوفير وارد اقتصادي وفي تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية : الصناعات الصغيرة ، التنمية المستدامة

Geographical distribution of small industries and their role in achieving sustainable development in Qadisiyah Governorate

Dr. Nada Jawad Muhammad Ali, University of Baghdad / College of Education for women, Department of Geography

Researcher Hussein Ali Fahd, University of Qadisiyah / College of Arts, Department of Geography

Abstract

Small industries are one of the most important major economic sectors, as they have an important role in production and employment, increasing income and innovation to obtain technical, organizational and administrative expertise and skills to achieve economic and social goals for sustainable development.

The study came at the level of Qadisiyah governorate, which was rich in natural resources, which contributed to attracting industrial activities, and small industries had a large share of them, so the total of small industries in the governorate (1409) was a facility, either geospatial distribution of the facilities spatially spread over a wide area in the districts and areas of the province And on the outskirts of the cities and a link to the countryside, as it was distributed between the districts and districts, so the district of Diwaniya came with the highest total which reached (706) establishments at a rate of (50.1%), and then Shamiya with a total of (357) establishments at a rate of (25.3%), and then at the third rank the Hamza district With a total of (187) with a percentage of (13.3%), and in the last rank, Afak district has a total of (159) with a percentage of (11.3%). As for the industrial branches, construction industries occupied the first rank in terms of the total number of (411) establishments and with a rate of (29.2%), Then the food industries with a total of (374) establishments at a rate of (26.5%), and the third textile rank with a total of (220) establishments at a rate of (15.6%), and the other industries follow, respectively.

Small industries assist in achieving the development balance between rural and urban areas. The geographical distribution of small industries in the governorate between their districts and their aspects gives them a dimension to be a self-regulating, independent entity that depends on few investments and provides opportunities for employment to be among the basic solutions in terms of absorbing the labor force which is often local cheap. In addition to relying mostly on local inputs and directed towards serving small local markets, small industries are therefore the driving force of sustainable development.

Here the importance of the study comes in light of the current challenges. The achievement of the important aspects of sustainable development in all its economic, social and environmental fields has become of the utmost importance if it extends a helping hand to it, especially with regard to providing protection from unfair competition from imported goods, and providing its need for different energy sources and banking facilities And infrastructure services. The study also clarified the

importance of small industries in Qadisiyah province, despite the lack of resources and the lack of government support for these industries to take their role in reducing dependence on imported products and contribute to solving economic problems such as unemployment and the provision of economic imports and in achieving sustainable development.

Key words: small industries, sustainable development.

المقدمة

لا يوجد تعريف شامل وموحد للصناعات الصغيرة ، وذلك للاختلاف في مفهوم (صغر الحجم) من دولة إلى أخرى ،وفي العراق يعرف الجهاز المركزي للإحصاء الصناعي الصناعات الصغيرة : بأنها الصناعات التي تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص ، وتستخدم اقل من عشرة عمال واستثماراتها من قيمة المكائن والمعدات اقل من مائة ألف دينار عراقي.

تحضى الصناعات الصغيرة باهتمام كبير من دول العالم كافة، اذ تؤدي دوراً مهماً ورائدا في الاقتصاد الوطني والعالمي، فهي تعد رافداً مهماً من روافد الاقتصاد الوطني، وتساهم الصناعات الصغيرة في إقامة بنى تحتية جيدة قادرة على الصمود ، وتعمل على تحفيز التصنيع المستدام وتشجيع الابتكار، وقد تكتسب هذه الأهمية طابعا خاصا في الدول النامية لأسباب تتعلق بخصائصها الاقتصادية والاجتماعية ، اذ تبرز قدرتها على التكيف في المناطق النائية والبعيدة، بحكم قابليتها للانتشار والتأقلم في المدن والارياف، الأمر الذي يمكنها من الحد من ظاهرة البطالة في الريف، والهجرة من الريف إلى المدينة من خلال توفير فرص عمل للسكان وبالتالي تثبيتهم في أماكن إقامتهم الأصلية مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة في منطقة الدراسة.

تمثلت مشكلة البحث بالسؤال الاتي: ما المقصود بالصناعات الصغيرة ؟ وما دورها في تحقيق التنمية المستدامة في محافظة القادسية؟ وما المشاكل التي تواجهها وتحد من اهميها في تحقيق التنمية المستدامة لمنطقة الدراسة؟

وافترض البحث ان الصناعات الصغيرة تؤدي دورا اساسيا مهما في تحقيق التنمية المستدامة في محافظة القادسية من خلال تلبية حاجة السوق المحلية من المنتجات الصناعية وتشغيل الايدي العاملة التي تساعد في القضاء على البطالة خاصة فيما لو كانت مدعومة من قبل الحكومة والمؤسسات والهيئات التخطيطية ضمن برنامج تنموي.

يهدف البحث الى دراسة التوزيع المكاني للصناعات الصغيرة في منطقة الدراسة ، وتحديد اهم فروعها ، بالإضافة الى بيان دورها في تحقيق التنمية المستدامة في منطقة الدراسة، ومعرفة اهم المعوقات التي تواجهها تلك الصناعات .

تتمثل حدود البحث المكانية بالحدود الادارية لمحافظة القادسية التي تقع بين دائرتي عرض (١٦ ـ ٣١ْ) و (٢٣ ـ ٣٢ْ) شمالاً ، وخطي طول (٢٤ ـ ٤٤ْ) و(٤٧ ـ ٤٥ْ) شرقاً، وتبلغ مساحتها

(٨١٥٣) كم^{٢} وتشكل نسبة (١،٩%) من مساحة العراق البالغة (٤٣٥٠٥٢) كم^{٢}[(١)]، كما في الخريطة (١). وتتكون المحافظة اداريا من (٤) أقضية و(١١) ناحية ، تحدها من الشمال محافظة بابل ومن الجنوب محافظة المثنى ومن الشرق محافظة واسط ومن الجنوب الشرقي محافظة ذي قار ومن الغرب محافظة النجف ، الخريطة (٢). اما الحدود الزمانية للبحث فتتمثل بعام ٢٠١٩ لدراسة واقع حال التوزيع الجغرافي للصناعات الصغيرة في محافظة القادسية ، والسنوات (١٩٩٠-١٩٩٦-٢٠٠٠-٢٠٠٦-٢٠١٢-٢٠١٩) لغرض دراسة التطور التاريخي والمقارنة.

خريطة (١)

موقع محافظة القادسية من العراق

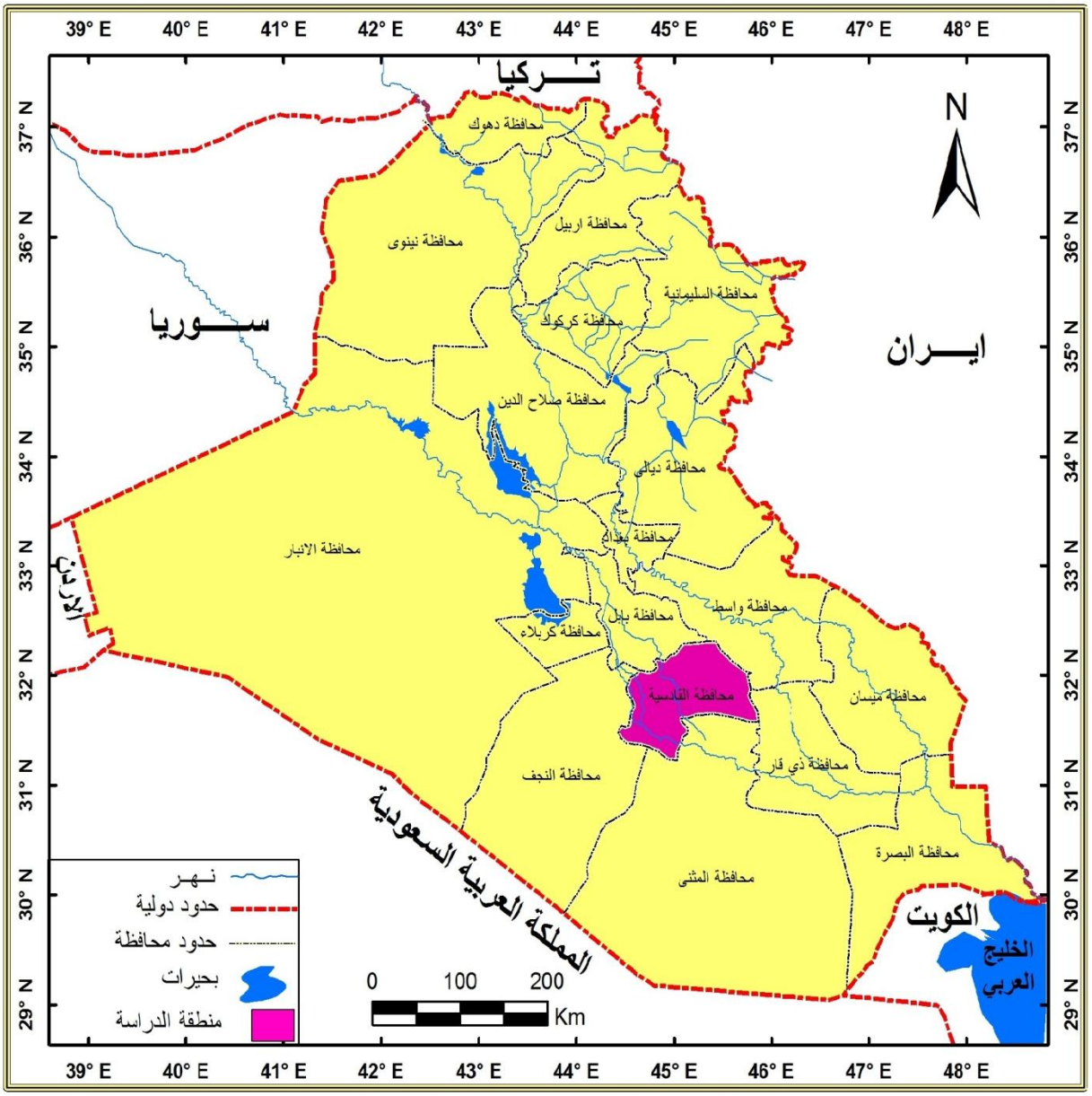

المصدر : بالاعتماد على الهيأة العامة للمساحة ، خريطة العراق الإدارية بمقياس رسم ١ : ٥٠٠٠٠٠ ، بغداد ، ٢٠١٢ .

خريطة (٢)
الوحدات الادارية في محافظة القادسية

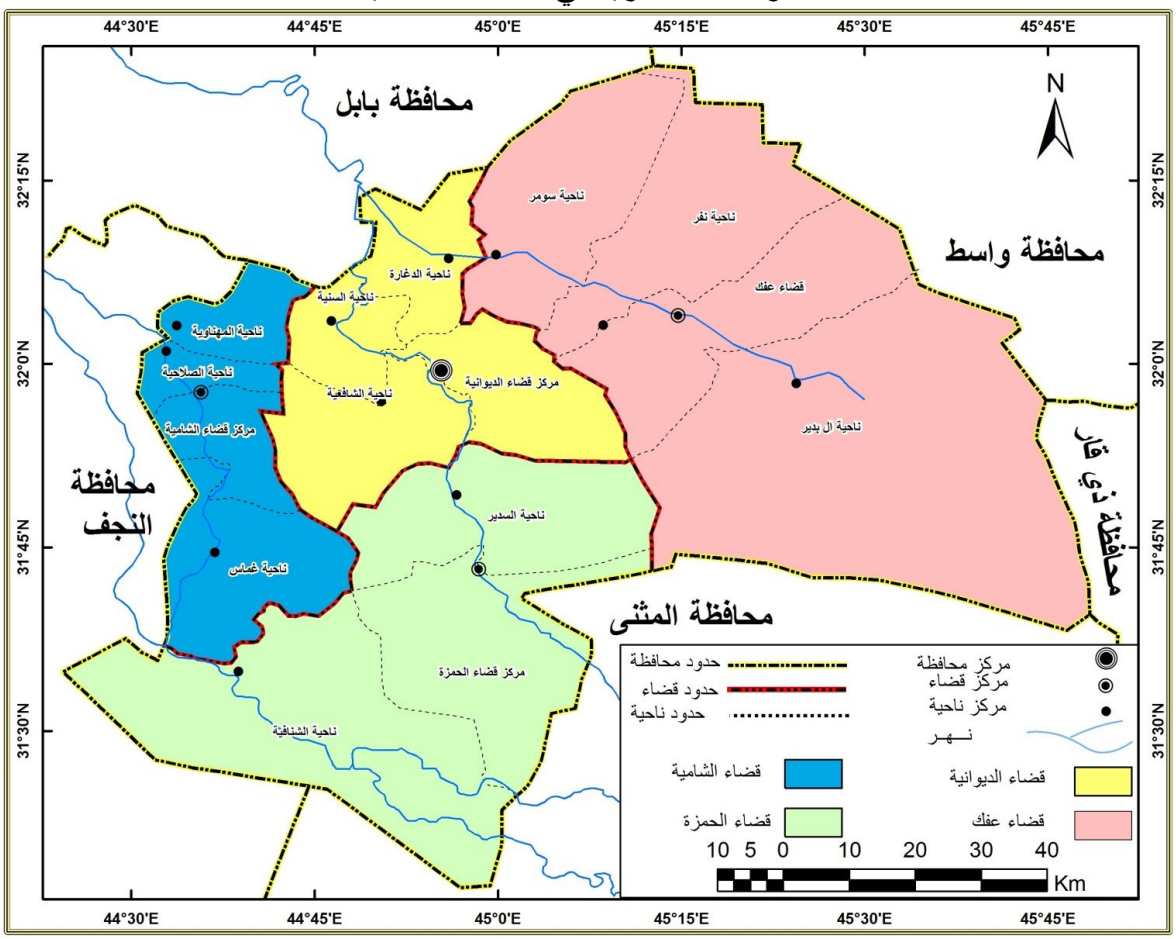

المصدر : بالاعتماد على الهيأة العامة للمساحة ، خريطة محافظة القادسية الإدارية بمقياس رسم ١ : ٥٠٠٠٠٠ ، بغداد ، ٢٠١٢ .

اقتضت ضرورة البحث الاعتماد على عدد من المناهج والأساليب العلمية الخاصة بالبحث العلمي، ومنها المنهج الاقليمي لدراسة الصناعات الصغيرة في منطقة الدراسة ، فضلا عن الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي لتحليل البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة وصولا إلى النتائج المرجوة.

تضمن البحث مقدمة وثلاثة مباحث ، فقد ناقش المبحث الاول الصناعات الصغيرة من حيث المفهوم والتصنيف والخصائص ، فضلا عن دراسة دورها في تحقيق التنمية المستدامة، أما المبحث الثاني فقد اهتم بدراسة التوزيع الجغرافي للصناعات الصغيرة في محافظة القادسية ، إذ تمت دراسة بتطور اعدادها وبيان بنيتها الصناعية ، بالإضافة الى دراسة التوزيع الجغرافي للصناعات الصغيرة في محافظة القادسية والمعوقات التي تواجهها ، في حين ناقش المبحث الثالث التنمية والتنمية المستدامة من حيث المفهوم والابعاد. وانتهى البحث بمجموعة من الاستنتاجات والمقترحات ، فضلاً عن قائمة الهوامش والمصادر.

المبحث الاول

الصناعات الصغيرة : مفهومها ،وتصنيفها وخصائصها ، وأهمية الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

اولا : مفهوم الصناعات الصغيرة

لا يوجد تعريف شامل وموحد للصناعات الصغيرة ، اذ ظل تعريف هذه المنشآت أمرا نسبيا، يختلف من بلد لاخر، وفقا لاختلاف الاوضاع السائدة، مثل درجة التصنيع وطبيعة مكونات الانتاج الصناعي وعوامله والكثافة السكانية ومدى توفر القوى العاملة ، اذ تنوعت المفاهيم التي حددت مفهوم الصناعات الصغيرة حسب وجهات النظر وكذلك باختلاف المعايير أو الأسس الاقتصادية المتبعة في دول العالم، فيلاحظ أن البلدان النامية تستخدم معايير كمية مثل « عدد العمال – رأس المال » عند تعريفها للمنشآت الصغيرة ، في حين تعتمد البلدان المتقدمة المعايير النوعية مثل «الحصة في السوق – مدى التأثير على السوق» عند تعريفها للمنشآت الصغيرة ، وعلى العموم فإن معيار عدد العمال يعد أكثر المعايير شيوعا في معظم بلدان العالم[٢].

وقد عرفتها "منظمة العمل الدولي" بأنها (وحدات صناعية صغيرة الحجم تتسم بإنتاج سلع وخدمات محلية، وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص، بعضها يعتمد قوة العمل من داخل الأسرة وبعضها الأخر يعتمد على عمال مستأجرين ،وتتميز بأنها ذات إنتاجية ومستوى تقني بسيط برأس مال ثابت)[٣] .

ويعرف الجهاز المركزي للإحصاء الصناعي الصناعات الصغيرة بانها الصناعات التي تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص، وتستخدم اقل من عشرة عمال واستثماراتها من قيمة المكائن، والمعدات اقل من مائة ألف دينار عراقي [٤].

ثانيا : تصنيف الصناعات الصغيرة:

يقصد بالتصنيف هو ايجاد معيار معين تجتمع فيه الحقائق المتناظرة في فئات معينة لتيسير دراستها واجراء المقارنات المطلوبة، وقد وضعت تصانيف عديدة للصناعة وفقاً لأغراض مختلفة، وقد تم الاخذ بالتصنيف الذي وضعته الأمم المتحدة والمنظمة العالمية للتنمية الصناعية اليونيدو (U. N. I. D. O.) ، والذي تم بموجبه تقسيم الصناعات التحويلية على تسعة فروع ، بحسب التصنيف الصناعي القياسي الدولي للنشاط الاقتصادي والذي يرمز له (ISIC) [٥].

اعتمد العراق على التصنيف الصناعي القياسي العالمي (ISIC) المستخدم في منشورات الجهاز المركزي للإحصاء المعتمدة حالياَ، وكما في أدناه[٦] :-

أ- التعدين واستغلال المحاجر(الصناعات الاستخراجية) وتشمل :-

استغلال المحاجر لاستخراج الأحجار والرمل والطين واستخراج وتعبئة الملح.

ب – الصناعات التحويلية مصنفة إلى :-

١ – صناعة المواد الغذائية وتشمل:- إنتاج وتحضير وحفظ اللحوم ومنتجاتها – تحضير الفواكه والخضروات وحفظها –صناعة الألبان – وصناعة منتجات الطواحين وصناعة الخبز – صناعة أعلاف حيوانية – صناعة الكاكاو والشكولاته والحلويات السكرية –وصناعة المعكرونية والرشته شرائط المعكرونية– صناعة منتجات الأغذية الأخرى غير المصنفة في محل آخر .

٢ – صناعة المنسوجات وتشمل :- تحضير الألياف النسيجية وغزلها ونسيج المنسوجات– صناعة المنسوجات الجاهزة –وصناعة البسط والسجاد– صناعة منسوجات أخرى غير مصنفة في محل آخر .

٣ – صناعة الملابس الجاهزة وتشمل:– صانعي الملابس باستثناء الملابس الفرائية– تهيئة الفراء وصبغه، صناعة أصناف من الفراء.

٤ –صناعة الجلود والمنتجات الجلدية والأحذية وتشمل :– دبغ وتهيئة الجلود – صناعة حقائب الأمتعة وحقائب اليد وما شابه ذلك السروج –صناعة الأحذية

٥ – صناعة الخشب ومنتجات الأثاث والثوابت وتشمل :– نشر الخشب وسحقه – صناعة الصفائح من نشرة الخشب صناعة الخشب المصفح – صناعة منتجات خشبية وصناعة أصناف من الفلين والقش.

٦ – صناعة الورق وتشمل: صناعة أصناف أخرى من الورق والورق المقوى.

٧– صناعة المنتجات الورقية وتشمل نشر الكتب والكراسات والكتب الموسيقية وغير المنشورات والطباعة .

٨– صناعة المنتجات البلاستيكية والمطاطية وتشمل :– صناعة المواد الكيماوية الأساسية باستثناء الأسمدة – صناعة اللدائن في إشكالها وصناعة المطاط التركيبي – صناعة مبيدات الآفات والمنتجات الكيماوية الزراعية –صناعة الدهانات والورنيش والطلاءات المماثلة والأحبار – صناعة الصابون والمطهرات ومستحضرات التنظيف والتلميع – صناعة المنتجات الكيماوية الأخرى غير المصنفة في محل آخر.

٩– منتجات مصنوعة من النفط والفحم وتشمل :– صناعة المنتجات المطاطية الأخرى – المنتجات اللدائنية .

١٠– الصناعة التعدينية غير المعدنية وتشمل :– صناعة الزجاج والمنتجات الزجاجية – صناعة المنتجات الخزفية الحرارية – صناعة المنتجات الطينية الإنشائية غير الحرارية –صناعة الاسمنت والجير والجص – صناعة الأصناف المنتجة من الخرسانة والاسمنت والجص – قطع وتشكيل وإتمام الأحجار .

١١ – صناعة منتجات معدنية مصنعة وتشمل:– صناعة الفلزات الثمينة وغير الحديدية القاعدية – سبك الحديد والصلب – سبك المعادن غير الحديدية .

١٢– صناعة المكائن غير الكهربائية وتشمل :– صناعة المنتجات المعدنية الإنشائية – معالجة وطلي المعادن الهندسية والميكانيكية العامة – صناعة أدوات القطع والعدد اليدوية والأدوات المعدنية –صناعة منتجات المعادن المركبة الأخرى غير المصنعة .

١٣– صناعة المحركات والتربينات والعدد وتشمل :–صناعة آلات الزراعية وآلات الجرارة– صناعة الأجهزة المنزلية غير المصنفة في محل آخر .

١٤– صناعة المعدات الكهربائية الأخرى وتشمل :– صناعة الأدوات البصرية ومعدات التصوير الفوتوغرافي.

١٥– صناعة معدات النقل وتصليحها وتشمل :– صناعة الأبدان وأعمال تجهيز العربات للمركبات .

١٦ – بناء وإصلاح قوارب النزهة والرياضة .

١٧– صناعات اخرى متفرقة

ثالثا : الخصائص العامة للصناعات الصغيرة

للصناعات الصغيرة مميزات وخصائص تختلف عما هو عليه في المنشآت الكبيرة ، وتشكل الصناعات الصغيرة نسبة عالية من الصناعات التحويلية لما تمتاز به تلك المنشآت من خصائص يمكن ذكرها بالآتي :–

١. ضآلة حجم رأس المال المستثمر فيها، اذ انها لا يحتاج إلى أموال كبيرة توضع تحت تصرفه، كما أنها لا تحتاج إلى مستويات تكنولوجية معقدة أو كفاءات بشرية ماهرة، إلا ما ارتبط بنوعية النشاط.

٢. ينشأ هذا النوع من الصناعات أن الادارة تتم من قبل المالك شخصيا، لذا فإن إدارة المشروع والقرارات الخاصة به تتسم بالمرونة لضمان نجاح عمل المشروع.

٣. إمكانية إقامتها في المناطق النائية والريفية والمدن الصغيرة التي لا تتوفر فيها البنى الهيكلية الاساسية نظرا لعدم جدوى إقامة المشاريع الكبيرة في تلك المناطق.

٤. تتميز بانها أنشطة صناعية استهلاكية ، اذ تتمثل منتجاتها بشكل أساس في السلع الاستهلاكية المرتبطة بحاجات الفرد الغذائية والمرتبطة بتغير أذواقه وتعدد رغباته كالاثاث والالبسة [٧] .

٥. دقة وجودة الانتاج نتيجة التخصص في الانتاج وتوفر العمالة الماهرة المتخصصة وزيادة الطاقة الانتاجية

٦. تتميز هذه الصناعات بالمرونة والقدرة القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الازمات الاقتصادية وفترات الركود ، نظرا لقدرتها على التكيف وفقا لظروف السوق، سواء أكان من حيث الانتاج أم النوعية.

٧. يمكن إقامتها في مساحات صغيرة نظرا لقلة وسائل الانتاج المستعملة وصغر ها [٨].

٨. تؤدي الصناعات الصغيرة دورا مهما في سد حاجة السوق المحلية وتلبية متطلباتها اليومية من المنتجات الشائعة الاستهلاك،كما في كثير من الصناعات الغذائية.

رابعا : أهمية الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة :.

تؤدي الصناعات الصغيرة دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني والعالمي وخاصة في الدول النامية، إذ تعد رافداً مهماً من روافد الاقتصاد الوطني، وتساهم الصناعات الصغيرة في إقامة البنى التحتية القادرة على الصمود ، وتحفيز التصنيع المستدام وتشجيع الابتكار[٩]، لذا تستحوذ الصناعات الصغيرة على اهتمام كبير من قبل دول العالم كافة، وقد تكتسب هذه الأهمية طابعا خاصا في الدول النامية لأسباب تتعلق بخصائص هياكلها الاقتصادية والاجتماعية ، بسبب دورها المحوري في الإنتاج والتشغيل والابتكار والتقدم التكنولوجي وكذلك لها دور في تحقيق التنمية الصناعية المستدامة من خلال ما تمتاز بها هذه الصناعات من تحقيق الترابط والتكامل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وبين الصناعات الكبيرة والصغيرة، وتحسين توزيع الدخول وتشجيع عمليات الادخار ، فضلا عن تكوين طبقة من المستثمرين لهذه الصناعة ، وتوفير المرونة والاستقرار في الإنتاج[١٠]. وكذلك تساهم في توفير الفرص للإدماج الاجتماعي ، بما في ذلك المساواة بين الريف والحضر ، وتمكين النساء وخلق فرص عمل لائقة للشباب، مع تطور الصناعة ، فإنها تقود إلى زيادة القيمة المضافة وتعزز تطبيق العلوم والتكنولوجيا والابتكار ، وبالتالي تشجيع زيادة الاستثمار في المهارات والتعليم ، وبالتالي توفير الموارد لتلبية أهداف التنمية الشاملة والتنمية المستدامة.

ويمكن تلخيص أهمية الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بالاتي:-

١. تساعد الصناعات الصغيرة على تقليل التفاوت الإقليمي بين المناطق وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة في تحقيق التنمية المستدامة .

٢. تظهر أهميتها بصورة غير مباشرة من خلال مساهمتها في تطوير خدمات البني الارتكازية ورأس المال الاجتماعي، وذلك من خلال خلق المنافسة بين الوحدات الإنتاجية والخدمية والعمرانية في الأقاليم الرئيسة .

٣. تحفيز حركة النمو في الإقاليم والمواقع التي تعاني من تباطؤ في نموها الاقتصادي والاجتماعي من خلال الاستفادة من المنافع والمزايا التي توفرها للمناطق القائمة بالقرب منها.

٤. تعتمد الصناعات الصغيرة على الموارد والإمكانات المحلية المتاحة ولا تستورد إلا نسبة قليلة من مدخلات الإنتاج، وبذلك فهي تساعد على تعزيز الاستقلال الاقتصادي[١١].

٥. تساهم الصناعات الصغيرة بنسبة كبيرة من إجمالي المنشآت الصناعية في معظم دول العالم ومنها العراق، وبالتالي تمارس دورا مهما في تحقيق التنمية المستدامة نظرا لفعاليتها العالية في تكوين الدخل القومي.

٦. تُسهم في تنويع الهيكل الاقتصادي للإقليم من خلال نشاطاتها المتعددة والمتباينة [١٢].

٧. إن انتشارها المكاني الواسع يخفف من كلف نقل المنتجات الصناعية إلى المستهلكين ، وبذلك يمكنهم الحصول على السلع والخدمات بأسعار مقبولة .

٨. أنها يمكن أن تكون لاحقاً رافداً لقيام المشاريع الصناعية الكبيرة بتحولها تدريجياً إلى متوسطة ثم كبيرة.

٩. تعد الصناعات الصغيرة في معظمها صناعات صديقة للبيئة ، وغير مسرفة في استنزاف ثرواتها.

١٠. توفر فرص العمل لبعض الفئات غير المؤهلة للانضمام في المنشات الصناعية الكبيرة ، فهي ركيزة أساسية في تدعيم دور القطاع الخاص في النشاط الصناعي .

١١. تخدم هدف العدالة في توزيع الدخول ، اذ ان حاجتها إلى إمكانات استثمارية متواضعة سيسمح لعدد كبير من أفراد المجتمع الاستثمار في تلك الصناعات ، وبالتالي تقليص حجم الطبقة الفقيرة.

١٢. يمكن اعتبارها مصدرا هاما للتكوين الرأسمالي وللمهارات التنظيمية وتنمية المهارات البشرية،ومختبرا لنشاطات وصناعات جديدة[١٣] .

المبحث الثاني

التوزيع الجغرافي للصناعات الصغيرة في محافظة القادسية

اولا : تطور اعداد الصناعات الصغيرة في محافظة القادسية والعراق

تتباين اهمية الصناعات الصغيرة في إجمالي هيكل الصناعة التحويلية من إقليم لآخر ومن بلد لآخر. و تعد هذه المكانة متميزة في اقتصاديات البلدان النامية حاضراً ومستقبلاً . إلا أنها مثلت قاعدة للصناعات الكبيرة القائمة حالياً في البلدان الصناعية المتقدمة، وفي العراق مثلت الصناعات الصغيرة حوالي (٩٥%) من عدد المنشآت الصناعية، وأسهمت بتشغيل نحو(٢٥%) من القوة العاملة الصناعية[١٤] ، اما في منطقة الدراسة وحسب بيانات الجدول (١) فقد شكلت الصناعات الصغيرة نسبة (٣,٤%) من اجمالي الصناعات الصغيرة في العراق لعام ١٩٩٠ . ووفرت فرص عمل لعدد من السكان بلغوا (٢٨٦٣) وهم يشكلون نسبة (٢,٧%) من اجمالي العاملين في الصناعات الصغيرة في عموم العراق. وفي عام ١٩٩٦ وفي ظل ظروف

الحصار الاقتصادي المفروض على العراق تراجعت عدد المنشآت الصغيرة في العراق ليتراجع معها نصيب المحافظة من اجمالي عدد تلك المنشآت لتبلغ نسبة (٤,٧%) منها ، والامر نفسه ينطبق على عدد العاملين في تلك الصناعات، اذ انخفضت اعدادهم الى (٢٢٣٦) عاملا في المحافظة وبنسبة (٢,٩%) من اجمالي العمال، تعزى زيادة نسبة المحافظة من عدد الصناعات الى تراجع اعداد تلك الصناعات في عموم البلاد بشكل كبير وليس الى زيادة في اعدادها في المحافظة حيث انها هي الاخرى تعرضت الى الانخفاض لكن بنسبة بسيطة لم تؤثر في النسبة الاجمالية للمحافظة.

الجدول (١)

الصناعات الصغيرة ومتغيراتها في محافظة القادسية والعراق للسنوات (١٩٩٠-١٩٩٦-٢٠٠٠-٢٠٠٦-٢٠١٢-٢٠١٩)

السنة	المنطقة	عدد المنشآت	عدد العمال	الاجور	اجمالي الانتاج	مستلزمات الانتاج	القيمة المضافة
١٩٩٠	القادسية	١٥٧٣	٢٨٦٣	٢٣٦٠	٣٩٤٤١	٢٣٨٦٢	١٥٥٧٩
	العراق	٤٦٤١٩	١٠٦٤٧٣	١١٢٣٦٠	١٥٧٧٦٢٥	٩٥٤٤٦١	٦٢٣١٦٤
١٩٩٦	القادسية	١٤٧٧	٢٢٣٦	٢٤٤٣٣٣	٤٧٨٧٨٢٣	٢٤٠٦١٨٤	٢٣٨١٦٣٩
	العراق	٣١٤٤٠	٧٦٦٦٦	٦٦٨٣٣٢٦	١١٤٤٩١٩٩١	٦١٠٠٦٦٩٠	٥٣٤٨٥٣٠١
٢٠٠٠	القادسية	١٢٢١	٢١٠٠	٣٨١٣٥٢	٦٧٥١٤٠٩	٣٦٣٢٨٩٧	٣١١٨٥١٢
	العراق	٤٧٧٨٥	١٤٣٢٢٢	٣٤٤٢٤٠٣٩	٦٢٨٦٩٣٥٦	٣٣٦١٩٠٦٣	٢٩٢٥٠٢٩٣
٢٠٠٦	القادسية	٨٨٩	٢٩٠٤	٤٦٥٠٦٨٢	٤٧٢٤٥٤٥٧	٢٣٣٧٧٠٧٨	٢٣٨٦٨٣٧٩
	العراق	١١٦٢٠	٤٦٤٩٤	٧٦٧٠٩٠٧٩	١١٠٣٧٥٦٧٩٤	٦١٧٠٩٥٦٨٧	٤٨٦٦٦١١٠٧
٢٠١٢	القادسية	١٣٠٣	٤٣٢٣	١١٠١٠٥٠٠	٧٩٥٢٣٤١١	٤٩٧٠١٨٩٧	٢٩٨٢١٥١٤
	العراق	٤٣٦٦٩	١٤٦٢١٠	٤٨٥٥٥٧٥٥٢	٤٥٦٧١٠١٩٧٠	٢٠٦٦٢٩٥٤٠٨	٢٥٠٠٨٠٦٥٦٢
٢٠١٩	القادسية	١٤٠٩	٤٩٢٦	١٥٠٧٥٠٣٥	٧٣٧٧١٣٥٣	٣٨٥٥٥٠٤٢	٣٥٢١٦٣١١
	العراق	٢٥٧٥٧	٨٣٣٧٥	٢٩٨٨٠١٥٤٦٠٠٠	١٩٣٩٢٨٨٧٣٦٠٠٠	١٠٢٧٢٧٩٢٤٦٠٠٠	٩١٢٠٠٩٤٩٠٠٠٠

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على :

١. **وزارة التخطيط للجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية للأعوام (١٩٩٠، ١٩٩٦ ،٢٠٠٠، ٢٠٠٦ ، ٢٠١٢)**
٢. **وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الاحصاء الصناعي ، احصاء المنشآت الصناعية الصغيرة ، ٢٠١٨ ، ص ٢٦-٢٧**

وجاء عام ٢٠٠٠ ليحمل معه تطورا في اعداد المنشآت الصغيرة و العاملين فيها في العراق لتبلغ (٤٧٧٨٥) منشأة يعمل فيها (١٤٣٢٢٢) . وعلى العكس من ذلك في منطقة الدراسة ، اذ انخفض عدد المنشآت الصناعية الى (١٢٢١) منشأة ، يرافقه في ذلك انخفاض عدد العاملين الى (٢١٠٠)عاملا. جاء ذلك نتيجة لتدهور الاوضاع الاقتصادية في المحافظة بعد عام ١٩٩١م وانتقال اغلب شبابها الى محافظة بغداد لغرض البحث عن العمل .

وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، استمر الانخفاض في عدد المنشآت الصناعية الصغيرة في منطقة الدراسة لعام ٢٠٠٦ ، اذ بلغت (٨٨٩) منشأة يعمل فيها (٢٩٠٤) عاملا ، الا ان نسبتها ارتفعت نتيجة الانخفاض الكبير في الاعداد على العراق لتشكل نسبة (٧,٧%) عدد الصناعات و(٦,٢%) من عدد العاملين فيها من اجمالي الصناعات في البلاد ، نظرا لتدهور الوضع الامني انذاك وتردي الاوضاع الاقتصادية في عموم البلاد ومنها منطقة الدراسة، لاسيما وان الدولة اخذت تتبع سياسة الباب المفتوح ،وبالتالي إغراق الأسواق المحلية بالمنتجات المستوردة رديئة النوعية رخيصة الثمن ،فأدى ذلك إلى تدهور المعامل والصناعات الوطنية وقلة الطلب عليها لكون اسعارها اعلى من سعر المنتجات المستوردة بسبب نوعيتها الجيدة وكفاءتها مقارنة بالمستورد ، فضلا عن عدم وجود الدعم للصناعات المحلية من قبل الحكومة مما اضطرت أغلب المصانع الى غلق أبوابها وعمل الباقي منها بأقل من نصف طاقاته الإنتاجية .

اما في عام ٢٠١٢ فتشير بيانات الجدول (١) فقد بلغت اعداد المنشآت الصغيرة في محافظة القادسية (**١٣٠٣**) منشأة ، وبلغ عدد العاملين فيها (**٤٣٢٣**) وهي تشكل نسبة (٣%) و(٣%) من اجمالي المنشآت وعدد العاملين فيها على مستوى العراق.

واستمرت هذه الزيادة في عدد المنشآت والعمال حتى بلغت (**١٤٠٩**) منشأة و(**٤٩٢٦**) عاملا في منطقة الدراسة خلال العام ٢٠١٩ ، وهي بذلك تمثل نسبة (٥,٥%) و(٥,٩%) من اجمالي المنشآت وعدد العاملين فيها على مستوى العراق. وتشير البيانات السابقة لأهمية الصناعات الصغيرة ، ونموها المطرد بصورة كبيرة ، اذ تساهم هذه الصناعات بتسريع عجلة التنمية في محافظة القادسية ، اذ ان اقامتها لا تحتاج الى تكاليف انشاء كبيرة واستثمارات ضخمة ، وبإمكانها تشغيل عدد كبير من الايدي العاملة وانتشالها من البطالة ، فضلا عن امكانيتها على تطوير عمالها وزيادة كفاءتهم الوظيفية وتحسين مستوياتهم الفنية ، فهي قادرة على وإعداد وتأهيل وتدريب الكوادر الفنية . وبالتالي يتيح لها توسيع اتجاهاتها التسويقية في داخل المحافظة والمحافظات المجاورة وهنا يبرز دورها في تنمية الصادرات الصناعية وتراكم العملات الاجنبية وتحسين الاختلال في ميزان المدفوعات وبالتالي يكون لها دورا كبيرا في التنمية المستدامة في منطقة الدراسة.

ثانيا: البنية الصناعية للصناعات الصغيرة في محافظة القادسية

إن معرفة بنية الصناعات الصغيرة يعد موضوعاً مهماً في دراسة الصناعات القائمة وتحليلها والتخطيط لتنميتها، اذ تتأثر بنية القطاع الصناعي بعدة عوامل منها حجم الطلب على المنتجات الصناعية ونوعيتها وحجم الموارد الطبيعية والاقتصادية والخصائص السكانية للدولة[١٥]، وفي منطقة الدراسة يتضح من الجدول (٢) ان بنية الصناعات الصغيرة فيها ، اذ

مثلت الصناعات الانشائية نسبة (٢٩,٢%) من اجمالي الصناعات الصغيرة في منطقة الدراسة ، وبنسبة (٣٤,٥%) من العاملين فيها ، وهي صناعات تعتمد على مواد أولية محلية سواء كانت من داخل المحافظة او تنقل اليها من المحافظات الاخرى مثل المثنى والنجف والكوت واربيل والسليمانية ، مما يجعلها ذات دور مؤثر في عجلة التنمية.

الجدول (٢)

بنية الصناعات الصغيرة ومتغيراتها في محافظة القادسية لعام٢٠١٩

الفرع الصناعي	عدد المنشآت	عدد العمال	الاجور	مستلزمات الانتاج	اجمالي الانتاج	القيمة المضافة
الغذائية	٣٧٤	٩٨٤	١٠٩٠٨٧٠	٦٥٠٢٣٥١	٣٢٣٠٢٣٣	٣٢٧٢١١٨
الانشائية	٤١١	١٧٠١	٦٠٠٩٢٣٦	١٩٦٦٠٣٦١	٩١٤٠٧٤٠	١٠٥١٩٦٢١
المعدنية	٦٣	٢٥٢	٩٢٤٣٩٩	٤٣٤٨٦٣٣	٢٥١٥٩٢٦	١٨٣٢٧٠٧
الأثاث	٢٠٨	٦٥٤	٢٣٩٩٠٣٦	١٠٦٣٧٦٧٦	٥٦٩٩٧٤١	٤٩٣٧٩٣٥
الطباعة	٢٤	٩٩	٣٣٣١٥٧	١٣٤٠٥٣٢	١٠٧٩٠٤٩	٢٦١٤٨٣
النسيجية	٢٢٠	٨٠٩	٢٧٥٤٦١٤	١٦٨٢٣٢٣١	٦٩٣٢٨٨٤	٩٨٩٠٣٤٧
الخشبية	٤٠	١٦٧	٦١٠٥٩٨	١٩٤٤٧٨١	١٠٧٦١٠٦	٨٦٨٦٧٥
اخرى	٦٩	٢٦٠	٩٥٣١٢٥	١٢٥١٣٧٨٨	٨٨٨٠٣٦٣	٣٦٣٣٤٢٥
المجموع	١٤٠٩	٤٩٢٦	١٥٠٧٥٠٣٥	٧٣٧٧١٣٥٣	٣٨٥٥٥٠٤٢	٣٥٢١٦٣١١

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على :

١. **وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الاحصاء الصناعي ، احصاء المنشآت الصناعية الصغيرة ، ٢٠١٨ ، ص ٢٦-٢٧**

٢. **الدراسة الميدانية**

تمثل الصناعات الغذائية الصغيرة نسبة (٢٦,٥%) من الصناعات ، وتساهم في تشغيل(٢٠%) من الايدي العاملة في تلك الصناعات ، وتعتمد غالباً على مواد أولية زراعية محلية من داخل المحافظة، وتتميز هذه الصناعات بكونها تلبي حاجة السكان ، مما يجعلها ذات دور هام في استغلال الموارد المتاحة في منطقة الدراسة وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة للاقليم.

جاءت صناعات النسيج والملابس بالمرتبة الثالثة بنسبة (١٥,٦%) من حيث عدد المنشآت ،والمرتبة الثالثة ايضا من حيث عدد العاملين فيها (١٦,٤%)، وبذلك فقد تراجعت نسبة مساهمتها من بنية الصناعات الصغيرة في المحافظة. وكانت المرتبة الاخيرة من نصيب صناعة الطباعة بنسبة (١,٧%) من الصناعات ونسبة(٢%) من العاملين ، مما يعني ضعف إسهام صناعة الطباعة والنشر في الهيكل الصناعي على الرغم مما تشهده المحافظة من تطور في عدد المؤسسات التعليمية وخاصة الجامعة وكلياتها والمعاهد التقنية والإدارية والزراعية فضلا عن حركتها الفكرية والثقافية والعلمية.

ثالثا : التوزيع الجغرافي للصناعات الصغيرة في محافظة القادسية

تتوزع منشآت الصناعات الصغيرة بين اقضية المحافظة بنسب متفاوتة ومن خلال جدول (٣)، والشكل (١) يتبين ان في محافظة القادسية تفاوت ملحوظ في توزيع الصناعات الصغيرة وعلى صعيد اقضيتها وهذا بدوره يؤدي الى تباين تشغيل الأيدي العاملة من حيث اعدادها ونعكس ذلك بدوره على بقية مستلزمات الصناعة من تباين اجور العاملين وقيمة الانتاج وقيمة مستلزمات الانتاج وبالتالي القيمة المضافة، اذ يتصدرها قضاء الديوانية بالمرتبة الاولى بنسبة (٥٠,١%) من اجمالي الصناعات الصغيرة في المحافظة ، وبنسبة (٥٠,٢%) من اجمالي العاملين في الصناعات الصغيرة في المحافظة، يليه قضاء الشامية بالمرتبة الثانية من حيث عدد الصناعات الصغيرة وعدد العاملين وبنسبة (٢٥,٣ %) من اعداد الصناعات في المحافظة وبنسبة (٢٥,٤%) من اجمالي العاملين. يلهما قضاءي الحمزة وعفك بالمرتبة الثالثة والرابعة من حيث عدد الصناعات الصغيرة وعدد العاملين وبنسبة (١٣,٣% ،١١,٣%) بالنسبة لعدد الصناعات الصغيرة على التوالي ، و(١٣,٢%،١١,٢%) بالنسبة لعدد العاملين فيها .

الجدول (٣)

التوزيع الجغرافي للصناعات الصغيرة والعاملين فيها في محافظة القادسية لعام٢٠١٩

الوحدة الادارية	عدد الصناعات	%	عدد العاملين	النسبة
قضاء الديوانية	٧٠٦	٥٠,١	٢٤٧١	٥٠,٢
قضاء عفك	١٥٩	١١,٣	٥٥١	١١,٢
قضاء الشامية	٣٥٧	٢٥,٣	١٢٥٠	٢٥,٤
قضاء الحمزة	١٨٧	١٣,٣	٦٥٤	١٣,٢
المحافظة	١٤٠٩	١٠٠	٤٩٢٦	١٠٠

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على :

١. **وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الاحصاء الصناعي ، احصاء المنشآت الصناعية الصغيرة ، ٢٠١٨ ، ص ٢٦-٢٧**
٢. **الدراسة الميدانية**

و يلاحظ من الجدول(٣) تصدر قضاء الديوانية على بقية الاقضية من حيث عدد المنشآت وعدد العاملين فيها لكونه يعد القلب الحيوي للمحافظة فهو يضم على النسبة الأكبر من عدد السكان كما يضم تركز اغلب المؤسسات والمنشآت الحكومية من الإدارية، التعليمية، الثقافية، الصحية ، فضلا عن ودوائر الدولة الاخرى وكل تلك الاسباب جعلت السكان يتمركزون حول او بقرب تلك المؤسسات وهذا شجع على قيام الصناعات الصغيرة لكونها مصدر مهم لإنتاج السلع الاستهلاكية التي تطلب لسد الاحتياجات اليومية من السكان

الشكل (١)

التوزيع الجغرافي للصناعات الصغيرة والعاملين فيها في محافظة القادسية لعام٢٠١٩

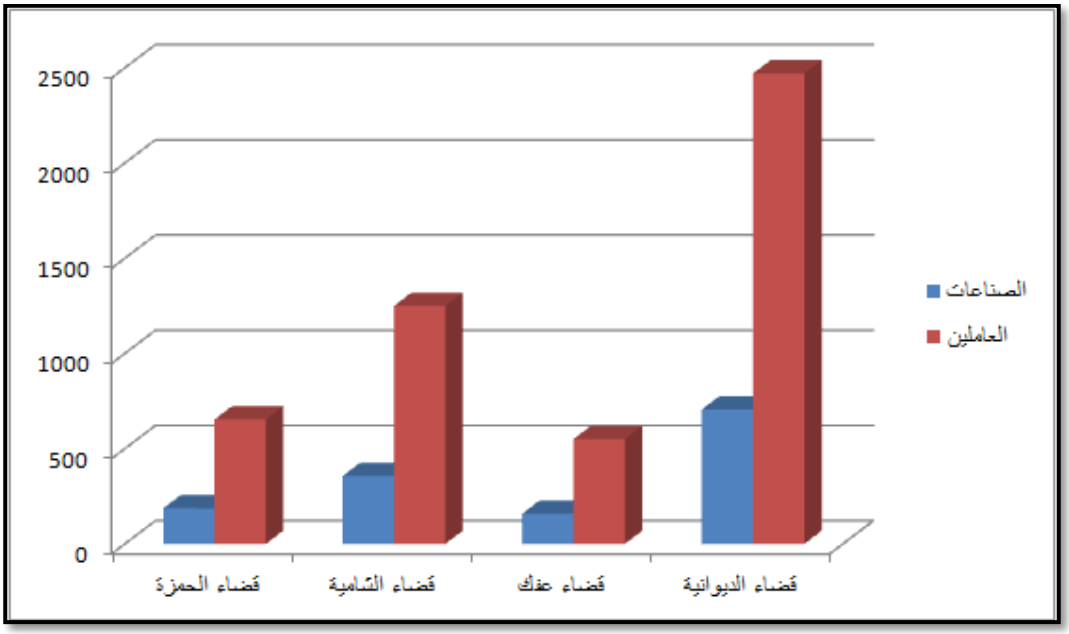

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على جدول (٣)

رابعا : المعوقات التي تواجه الصناعات الصغيرة في محافظة القادسية

تكمن اهمية الصناعات الصغيرة في البيئة الإقليمية من خلال تدعيم هيكل الاقتصاد الإقليمي وتحفيز نمو قطاعاته المختلفة ، فالمرونة الموقعية التي تتصف بها الصناعات الصغيرة بسبب صغر حجمها وحاجتها المحدودة للخدمات الموقعية (طرق نقل ،وماء وكهرباء) يمّكنها من الانتشار في المستقرات البشرية الحضرية والريفية،محققة بذلك فوائد كبيرة ،مثل الوفورات الاقتصادية الناجمة عن الموقع قرب مصادر مستلزمات الإنتاج او مناطق الاستهلاك ،فضلا عن ذلك فهي تمثل مراكز لإعداد الخبرات الفنية والإدارية وتنميتها، كما إن تلك الصناعات تعمل على استقطاب مدخرات الأفراد وتوجيهها توجيها استثمارياً يخدم خطط التنمية المستدامة[١٦].

وعلى الرغم من اهمية الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في محافظة القادسية الا انها تواجه بعض المعوقات والتي يمكن تحديد اهمها كما يلي:

١ -**غياب الخبرة التنظيمية والادارية:** من الملاحظ ان اصحاب الصناعات الصغيرة يفتقرون الى الخبرات في تنظيم اعمالهم ،والتي تأتي من انخفاض نسبة المتعلمين ومن سعت المعلومات والتعامل من خلال الاتصال الخارجي التي غاليا ما تغيب في تلك المناطق لكونها تقع ضمن المناطق النائية والبعيدة عن التكنولوجيا وافتقار اهلها الى التعليم الذي يعطي للإنسان تطلعات

اوسع مما لديه والتي تأتي التعليم ،وتعاني المحافظة من انخفاض نسبة المتعلمين وارتفاع نسبة الامية فضلا عن قلة او انعدام التعليم للفتيات في المراحل المتقدمة بسبب العادات والتقاليد السائدة وهذا يؤثر بشكل كبير على عملية التنمية وهذا غير موجود في الصناعات الصغيرة في محافظة القادسية.

٢ -**معوقات البنى التحتية** :أي ان مشروع ومهما كان حجمه يحتاج ان يمد اليه الماء والكهرباء ووجود الموقع المناسب من الارض ،فضلا عن خدمات المجاري والهاتف وشبكة الانترنت من خلال الدراسة الميدانية وجدت ان اغلب تلك الصناعات لم تحظى بواحدة من خدمات البنى التحتية ،مما يضطر اصحاب الصناعات الى تجهيز صناعاتهم من تلك الخدمات بأنفسهم وهذا يسبب فضلا عن التكلفة العالية ارباك العملية الصناعية بين الحين والاخر، وهذا مما يؤخر التنمية المستدامة.

٣ -**المعوقات المالية** : تعد من اهم المعوقات وتبرز تلك المعوقات بصورة واضحة في البلدان النامية فأن عدم وجود الدعم الحكومي، وهجرة اصحاب رؤوس الاموال للاستثمار الخارجي ،فضلا عن ان الدعم من المؤسسات الاهلية ان وجدت تكون بشروط صعبة على اصحاب المعامل الصغيرة ، وتظهر من خلال المعوقات المالية صعوبة الحصول على المكائن والعدد التي تساعد في زيادة الانتاج، برغم من وجود الطموح لأصحابها في الوصول بمنتوجاتهم للأسواق الكبرى

٤ -**مشكلات المنافسة الاجنبية** : وتتضح هذه المشكلة بشكل كبير في تفضيل الإنتاج الأجنبي من المنتوجات بأنواعها ، فالبضاعة الأجنبية لجودتها تكون مرغوبة أكثر لدى المواطن العراقي ، وفي بعض الاحيان حتى لو كانت البضاعة المحلية تضاهيها او اكثر جودة وذلك لرخصها مقارنة بالسلع المحلية ، فضلاً عن رغبة المستهلكين وأذواقهم في تفضيل الإنتاج الأجنبي.

٥ -**مشكلات الدعاية والتسويق:** على الرغم من اهمية الدعاية والإعلان في تسويق المنتجات إلا اننا نلاحظ العكس في منطقة الدراسة، اذ نلاحظ انخفاض مستوى الدعاية والإعلان بل وانعدامها في كثير من الأحيان ، او اقتصارها على اللوحات الاعلانية في موقع الصناعة نفسها هذا من جانب، ومن جانب أخر وجود جانب إعلامي واسع جدا للمنتجات الأجنبية ومن قبل وسائل لإعلام المحلية مما يزيد الطلب على المنتجات المستوردة ويقل على المنتجات المحلية.

٦ -**ركود الاقتصاد العالمي عموما و العراقي** بعد احداث ٢٠٠٣ بشكل خاص ومما رافقها من تدمير ونهب للمرافق الحيوية والتي مازال العراق يعاني من ملفات الفساد والادارات السيئة الصيت أدت جميعها الى ضعف الاقتصاد الوطني ، وما يعكسه من تأثيرات سلبية على حجم الاستثمار والادخار من قبل المواطنين.

المبحث الثالث : التنمية والتنمية المستدامة المفهوم والابعاد

اولا : مفهوم التنمية :

تعد التنمية من أهم القضايا الجغرافية في الوقت الحاضر ، إذ حظيت باهتمامات الجغرافيين المعاصرين ، كما أدت شمولية مفهوم التنمية إلى اختلاف وجهات النظر في وضع تعريف موحد وجامع لها ، وصعوبة الإحاطة بها لتعدد أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والمكانية ولكن هذا لا يعني عدم وجود قواسم مشتركة تلك التعاريف ولعل هذا الرابط هو الإنسان الذي يمثل الهدف الرئيس للتنمية وغايتها [١٧] ، وتعرف التنمية بأنها: "عملية مجتمعية تراكمية تتم في إطار نسيج من الروابط بالغ التعقيد، بسبب تفاعل متبادل بين العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية، والإنسان هدفها النهائي ووسيلتها الرئيسية ". فالتنمية هي العمليات المقصودة التي تهدف إلى إحداث النمو بصورة سريعة من خلال خطط علمية مدروسة، وفي مدد زمنية معينة، وتحتاج إلى دفعة قوية تفرزها قدرات إنسانية بإمكانها إخراج المجتمع من حالة الركود والسبات إلى حالة الحركة والتقدم[١٨]. كما تعرف التنمية بانها : عملية الارتقاء بالمكونات الجغرافية المتاحة(سواء أكانت مكونات طبيعية أو بشرية) وتعظيمها في ثنائية متكاملة متوازنة بما يخدم حاجات المجتمع الآنية والمستقبلية[١٩]. وبالتالي فالتنمية من وجهة نظر الجغرافيا تعني إنها أفضل السبل لاستغلال موارد إقليم او منطقة ما لتحقيق رفاهية سكانه .

ثانيا : مفهوم التنمية المستدامة

يعود الفضل إلى كل من الباحث الباكستاني محبوب الحق والباحث الهندي أمارتايا سن، في نحت مفهوم التنمية المستدامة وتأصيله نظريا ،وذلك خلال فترة عملهما في الأمم المتحدة. فالتنمية المستدامة بالنسبة لهما تعني تنمية اقتصادية–اجتماعية، لا اقتصادية فحسب، تجعل الإنسان منطلقها وغايتها، وتتعامل مع الأبعاد البشرية أو الاجتماعية للتنمية باعتبارها العنصر المهيمن، وتنظر للطاقات المادية باعتبارها شرطا من شروط تحقيق هذه التنمية[٢٠].

اكتسبت التنمية المستدامة اهتماماً عالمياً كبيراً بعد ظهور تقرير – مستقبلنا المشترك – الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في سنة ١٩٨٧م ، إذ صيغ فيه أول تعريف للتنمية المستدامة على إنها (التنمية التي تلبي حاجات الجيل الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال اللاحقة على تلبية حاجاتهم) [٢١].

وبشكل عام حدد هذا التعريف الإطار العام للتنمية المستدامة التي تطالب بالتساوي بين الأجيال من حيث تحقيق الحاجات الرئيسة، وقد ظهرت عدة تعاريف للتنمية المستدامة مثل[٢٢] :

- أن التنمية المستدامة تعني أن المساواة والعدالة بين الأجيال ، هي واحدة من العوامل المطلوبة للتنمية المستدامة .

- أن التنمية المستدامة تعني الاستثمار الامثل والفعال لجميع المصادر البيئة الطبيعية والحياة الاجتماعية والاقتصاد للمستقبل البعيد مع التركيز على نوعية حياة أفضل لكل فرد من أفراد المجتمع في الحاضر والمستقبل.

وعلى الرغم من تعدد تعريفات التنمية المستدامة ، إلا إنها تتفق جميعها على إن الموارد الحالية محدودة وهي بحاجة إلى عملية استدامة مستمرة، وإن التنمية المستدامة تهدف الى تحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة ، فهي لا تخرج عن كونها عملية الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية بشرط ان لا يزيد هذا الاستخدام على معدلات تجددها الطبيعية[٢٣] .

ثالثا : أبعاد التنمية المستدامة

حدد مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة المنعقد في "جوهانسبرغ" سنة 2002 الأبعاد الرئيسية لمفهوم التنمية المستدامة في اربعة محاور ، هي كما يلي:

١. **البعد الاقتصادي:**

ويقصد به تحسين مستوى معيشة الأفراد، من خلال تلبية احتياجاتهم من السلع والخدمات، ويعين هذا البعد الانعكاسات الحالية والمقبلة للاقتصاد على البيئة، اذ أنه يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية. وتوفق التنمية المستدامة بين هذين البعدين، ليس في أخذها بعين الاعتبار المحافظة على الطبيعة فحسب، بل بتقديرها لمجموع العلاقات المقامة بين الطبيعة وبين الأفعال البشرية كذلك .

وتتجلى الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة من خلال تلبية الحاجات والمتطلبات المادية للإنسان عن طريق الإنتاج والاستهلاك؛ حيث تختلف بين البلدان المتقدمة والنامية [٢٤].

٢. **البعد البيئي:**

يرتكز مفهوم التنمية المستدامة على حقيقة أن استنزاف الموارد الطبيعية، ستكون له آثار سلبية على التنمية والاقتصاد بشكل عام، لهذا فإن البعد البيئي للتنمية المستدامة يتمثل في محاولة إيجاد الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي من خلال التركيز على حماية النظم البيئية، والمحافظة على مواردها الطبيعية، والاستخدام الأمثل والمستدام لها ، والتنبؤ لما قد يحدث للنظم البيئية من جراء التنمية. [٢٥] وعلية فان التنمية المستدامة على وفق البعد البيئي تعتمد على عاملين هما[٢٦]:

أ -**السكان** :- ان الزيادة السكانية المستمرة تسبب ضغطا على الموارد استنزافها، ومن ثم عدم قدرة البيئية على تحمل ذلك الضغط ، الامر الذي يتطلب ايجاد التوازن بين حجم السكان والموارد.

ب- التكنولوجيا :- وهي تتمثل بمجموعة المعارف والأدوات والمعدات التي تستخدم في أنتاج السلع والخدمات.

٣. **البعد البشري والاجتماعي:**

يعد الإنسان المحور الأساسي للتنمية، فهو وسيلة التنمية وهدفها في آن واحد، والبعد البشري للتنمية المستدامة يسعى إلى استقرار النمو الديموغرافي، ووقف النزوح إلى المدن، وتحقيق المشاركة الشعبية في تخطيط التنمية المستدامة، وتحسين قدرة الدول على توفير الخدمات للسكان[٢٧].

اذ يؤكد تقرير (مستقبلنا المشترك) على دور العنصر البشري في عملية التنمية المستدامة. وان اعتبار السكان مجرد أعداد فحسب يعني تجاهل قضية مهمة ، وهي أن الناس أنفسهم مورد أبداعي ، وهذه القدرة على الإبداع تمثل ذخرا ومصدرا للقوة ، وعلى المجتمعات أن تحافظ عليها. ومن اجل دعم هذا المصدر يجب تحسين الحياة المادية للناس عبر تغذية أفضل ، ورعاية صحية وغير ذلك يجب تقديم تعليم لهم يساعدهم على أن يصبحوا اكبر قدرة وابداع ومهارة وانتاجا وأفضل استعداد على معالجة المشكلات ، وان التواصل لهذا يجري عبر الانخراط في عملية التنمية المستدامة والمساهمة فيها. كما ان التنمية المستدامة لا تحقق ألا بتنمية السكان وتنمية الموارد البشرية التي تعد من العناصر الأساسية للوصول إلى تنمية مستدامة ، وبذلك فالتنمية المستدامة تعني [٢٨]:

الارتقاء بالعنصر البشري ،و تامين الاحتياجات الأساسية للسكان ، تحسين الرفاهية الاجتماعية

٤. **البعد التكنولوجي:**

يعني البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة التحول ولاسيما في الدول الصناعية إلى تكنولوجيا أنظف ذات كفاءة عالية واستعمال التكنولوجيا أنظف في المؤسسات الصناعية ، لأنه كثيرا ما تؤدي المؤسسات الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وتربة. وإن التنمية المستدامة هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم اقل قدر من الطاقة والموارد وتنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات التي تؤدي إلى رفع درجة الحرارة على سطح الأرض[29] .

الخاتمة

اولا : الاستنتاجات

١. صعوبة وضع تعريف شامل ومتفق عليه لقطاع الصناعات الصغيرة؛ بسبب التباين والاختلاف في درجة النمو الاقتصادي من دولة إلى أخرى، واختلاف طبيعة النشاطات الاقتصادية لهذا النوع من الصناعات في الدولة ذاتها.

٢. تتمتع هذه الصناعات بأهمية اقتصادية واجتماعية كبيرة، منها تعزيز الاستقلال الاقتصادي، والمساهمة في الحد من البطالة وتعزيز حالة التكامل الصناعي، ومقاومتها للاضطرابات الاقتصادية، وتشجيع الانتاج الزراعي، وتحقيق التنمية الاقليمية المتوازنة والتنمية المستدامة.

٣. هناك مجموعة من السمات التي تشترك بها الصناعات الصغيرة ، فهي ذات طابع اسري تنخفض فيها نسبة اليد العاملة ورأس المال المستثمر والطاقة الانتاجية ، فضلا عن قدرتها على التوطن في جميع الاماكن وبذلك فهي تناسب اقتصاديات الدول النامية ومنها الاقتصاد العراقي.

٤. تؤثر الصناعات الصغيرة في تحقيق التنمية الصناعية المستدامة من خلال المميزات العديدة التي تمتاز بها والتي من أهمها تحقيق الترابط والتكامل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة .

٥. تنوعت الصناعات الصغيرة في محافظة القادسية اذ شملت عدة فروع هي (الغذائية،الإنشائية، الورق والطباعة ، المعدنية ، النسيجية ،الخشبية والأثاث ،والمتفرقة) ، وتعد الصناعات الغذائية والانشائية هي الأوسع انتشارا كونها صناعات استهلاكية .

٦. تتميز الصناعات الصغيرة بمرونتها العالية في الانتشار المكاني ، مما يجعلها تؤدي دورا هاما في تقليل حدة التفاوت الاقليمي بين الوحدات الادارية للمحافظة وتحقيق التنمية المستدامة .

٧. لقد اتصفت بانتشارها المكاني الواسع ، فشملت وحدات المحافظة الإدارية ، وهذا الانتشار يكسر حدة الفوارق الإقليمية ويمهد الطريق لمجهودات التنمية المستدامة .

٨. تعتمد الكثير منها على مدخلات زراعية محلية من داخل الإقليم وخاصة الغذائية والنسيجية والجلود والتي مثلت ربع هيكل هذه الصناعات ، ولهذا دور حاسم في ديمومة التنمية وفي تعزيز التكامل الاقتصادي بين الزراعة والصناعة.

٩. أثرت المشكلات التي تعاني منها الصناعات الصغيرة بشكل مباشر أو غير مباشر على نوع الإنتاج وكميته ، ومن هذه المشاكل مشكلة المنافسة الأجنبية وتذبذب أسعار السوق وصعوبة التسويق وقلة المواد الأولية وقلة التمويل المالي، فضلا عن قلة الدعاية والاعلان عن منتجاتها.

ثانيا : المقترحات

١. العمل على تطوير الإنتاج الزراعي في محافظة القادسية كونه يمثل عنصرا رئيسا في توفير المادة الأولية للصناعات الصغيرة ، من اجل تقليل الاعتماد على المواد الأولية المستوردة .

٢. ضرورة اجراء دقيق ودراسات شاملة تدخل في حساباتها واقع والموارد المتاحة (الطبيعية والبشرية) ومنها نستطيع وضع سياسات اقتصادية تنموية.

٣. الاستفادة من المزايا والخصائص التي تمتاز بها هذه الصناعات وتقديم الدعم الحكومي لها من خلال تقديم القروض الصناعية الميسرة الى أصحاب المنشآت الصغيرة لأغراض التحديث، أو في إقامة مشاريع جديدة مع تخفيض الفوائد والضرائب الممنوحة وزيادة الاعفاءات ووضع مزايا استثنائية مثل زيادة الاعلان عن المنتج الوطني لزيادة مساهمتهم في العملية التنموية في المحافظة.

٤. الاستفادة من الكوادر العلمية والعملية من مخرجات الجامعات والمعاهد في رفد تلك الصناعات بالأيدي العاملة الماهرة ، فضلا عن الاستشارات العلمية لتطوير الصناعات الصغيرة.
٥. ضرورة زيادة عدد المدارس المهنية وزيادة الارتقاء بالمستوى التعليمي فيها كونها تمثل الرافد المهم في توفير الايدي العاملة الماهرة .
٦. ضرورة قيام الجهات المعنية بإجراءات فاعلة حقيقية لمعالجة المشاكل الرئيسة التي يعاني منها القطاع الصناعي ، فضلاً عن تحسين شروط العمل عن طريق زيادة الوعي الاستثمار لاسيما الصناعات الغذائية ،المعدنية، الإنشائية، النسيجية لزيادة دورها في عملية التنمية المستدامة .
٧. تطوير الخدمات والهياكل الارتكازية في المناطق الصناعية الامر الذي يمكنها من تخفيض تكاليف الإنتاج ، وزيادة قدرتها التنافسية .
٨. سن قانون حماية الصناعات الصغيرة ان مثل تلك القوانين تمنع الصناعات من الاندثار وحماية المنتج الوطني وايجاد سبل وطرق تسوقيها محليا وعالميا ، والعمل على أشراك الدولة في استيعاب المنتجات المحلية وإعادة تسويقها إلى الأسواق مرة ثانية.
٩. الاهتمام بالدعاية والاعلان لما له من دور كبير في النهوض بواقع تلك الصناعات وهذا يكون من خلال دور الدولة والمؤسسات الحكومية والمنظمات الغير حكومية للتعريف بأهمية الصناعات من خلال أقامة المعارض المحلية والعالمية ل لتعريف بالمنتجات المحلية، كونها ذات دور كبير للصناعات واستمرار عجلتها والوصول بها لمرحلة التنمية المستدامة .

الهوامش

(١) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية لعام ٢٠١٦، الاحوال الطبيعية ،جداول الحاسبة، جدول (١/٢) .

(٢) محمد طه نايل الحياني و زميله،الصناعات الصغيرة، مفهومها وأهميتها وخصائصها ومدى ملائمتها للاقتصاد العراقي،مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية، العدد ١ ، ٢٠١٢ ، ص٩٠

(٣) حسين وحيد عزيز الكعبي ورقية فاضل عبدالله ، الصناعات الصغيرة في محافظة بابل وأهميتها في التنمية للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٠) ، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية ،جامعة بابل ، العدد ٢٢ ، ٢٠١٥، ص ٢٨٠

(٤) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، تقرير المنشات الصناعية الصغيرة لعام ٢٠١٨ ، بيانات غير منشورة.

(٥) حسين علي فهد الوائلي، الصناعات الانشائية وإمكانيات تنميتها في محافظة القادسية ، رسالة ماجستير، كلية الآداب ، جامعة القادسية ،٢٠١٨،ص١٩

[٦] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الاحصاء الصناعي، دليل التصنيف الصناعي السلعي على مستوى الصناعة المعتمد على التصنيف الصناعي الدولي التنقيح الرابع (I S I C.4) ، ٢٠١٤ ،ص٢-٤

[٧] محمد طه نايل الحياني و سلام خميس غربي خضر الهيتي،مصدر سابق ، ص٩٨

[٨] سيروان عارب صادق ، دور الصناعات الصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة بمحافظة اربيل ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية ، المجلد ٢٢ ، العدد٨ ،٢٠١٥ ، ص٩٨-٩٩

[٩] محمد، عبد الله حسون وزميلاه، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والابعاد، مجلة ديالى ، العدد ٦٧، ٢٠١٥،ص٣٣٩.

[١٠] صادق علي سعيد العبادي ، الصناعات الصغيرة في محافظة ذي قار وأبعادها التنموية ،رسالة ماجستير ، كلية الآداب – جامعة ذي قار، ٢٠١٤ ،ص١٦

[١١] حسين وحيد عزيز الكعبي ورقية فاضل عبدالله ، مصدر سابق، ص ٢٨٠

[١٢] صادق علي سعيد العبادي ،مصدر سابق ،ص١٧

[١٣] عبد الزهرة علي الجنابي، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المستدامة في محافظة بابل، مجلة مركز بابل للبحوث والدراسات، المجلد٧ ، العدد ١، ٢٠١٧ ، ص ، ص ١٠ ،١١

[١٤] عبد الزهرة علي الجنابي، المصدر نفسه ، ص١٠

[١٥] حسن صالح عبد القادر، مدخل الى جغرافية الصناعة، ط١ ، دار الشروق، عمان ،١٩٨٥، ص٣٩.

[١٦] صادق علي سعيد العبادي ، مصدر سابق،ص١٧

[١٧] محمد دلف احمد الدليمي و فواز احمد موسى ، جغرافية التنمية (مفاهيم – نظريات – تطبيق) ، دار الفرقان للطباعة والنشر والتوزيع ، ط١ ، حلب ، سوريا ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٣ .

[١٨] أحمد جابر بدران ، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، سلسلة كتب اقتصادية جامعية ، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية الجيزة، ٢٠١٤،ص٢٢

[١٩] زين الدين عبد المقصود غنيمي ، الجغرافي المعاصر والتنمية – الحقيقة الغائبة ، رسائل جغرافية ، العدد ٣٣١، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، ٢٠٠٧ ، ص ١٠ .

[٢٠] مدحت ابو النصر، ياسين مدحت محمد ، التنمية المستدامة -مفهومها ابعادها مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر،٢٠١٧،ص٨٦

[٢١] محمد دلف احمد الدليمي ومحمد جواد شبع، التخطيط والتنمية الاقليمية ، ط١ ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٧، ص١١٥

[٢٢] سليمان المهنا ، ريدة الديب ، التخطيط من اجل التنمية المستدامة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ،العدد ١، المجلد ٢٥، جامعة دمشق ، ٢٠٠٩ ، ص ٤٨٨-٤٨٩

[٢٣] عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط ، التنمية المستديمة –فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها ، ط١ ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٠ ، ص ٢٢–٢٤ .

[٢٤] أحمد جابر بدران ، مصدر سابق ،ص١٠١

[٢٥] أحمد جابر بدران ، المصدر نفسه ،ص١٠٤

[٢٦] عبد الله حسون محمد وزميلاه ، مصدر سابق ، ص٣٥٠

[٢٧] أحمد جابر بدران ، مصدر سابق ،ص١٠٥

[٢٨] عبد الله حسون محمد وزميلاه ، مصدر سابق ، ص٣٥٠–٣٥١

[٢٩] عبد الله حسون محمد وزميلاه ، المصدر نفسه ، ص٣٥٠–٣٥١

المصادر

اولا : الكتب

١. أحمد جابر بدران ، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، سلسلة كتب اقتصادية جامعية ، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية الجيزة، ٢٠١٤.

٢. حسن صالح عبد القادر، مدخل الى جغرافية الصناعة، ط١ ، دار الشروق،عمان ،١٩٨٥.

٣. عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط ، التنمية المستديمة –فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها ، ط١ ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٠ .

٤. محمد دلف احمد الدليمي و فواز احمد موسى ، جغرافية التنمية (مفاهيم –نظريات – تطبيق) ، دار الفرقان للطباعة والنشر والتوزيع ، ط١ ، حلب ، سوريا ، ٢٠٠٩

٥. محمد دلف احمد الدليمي ومحمد جواد شبع، التخطيط والتنمية الاقليمية ، ط١ ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٧.

٦. مدحت ابو النصر، ياسين مدحت محمد ، التنمية المستدامة –مفهومها ابعادها مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر،٢٠١٧.

ثانيا : الرسائل والاطاريح الجامعية

١. حسين علي فهد الوائلي، الصناعات الانشائية وإمكانيات تنميتها في محافظة القادسية ، رسالة ماجستير، كلية الآداب ، جامعة القادسية ،٢٠١٨

٢. صادق علي سعيد العبادي ، الصناعات الصغيرة في محافظة ذي قار وأبعادها التنموية ،رسالة ماجستير ، كلية الآداب –جامعة ذي قار، ٢٠١٤

ثالثا : البحوث العلمية المنشورة

١. حسين وحيد عزيز الكعبي ورقية فاضل عبدالله ، الصناعات الصغيرة في محافظة بابل وأهميتها في التنمية للمدة (٢٠٠٩–٢٠١٠) ، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية ،جامعة بابل ، العدد ٢٢ ، ٢٠١٥

٢. زين الدين عبد المقصود غنيمي ، الجغرافي المعاصر والتنمية – الحقيقة الغائبة ، رسائل جغرافية ، العدد ٣٣١، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، ٢٠٠٧
٣. سليمان المهنا ، ريدة الديب ، التخطيط من اجل التنمية المستدامة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ،العدد ١، المجلد ٢٥، جامعة دمشق ، ٢٠٠٩
٤. سيروان عارب صادق ، دور الصناعات الصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة بمحافظة اربيل ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية ، المجلد ٢٢ ، العدد٨ ،٢٠١٥
٥. عبد الزهرة علي الجنابي، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المستدامة في محافظة بابل، مجلة مركز بابل للبحوث والدراسات، المجلد٧ ، العدد ١، ٢٠١٧
٦. عبد الله حسون محمد و مهدي صالح دواي و اسراء عبدالرحمن خضير ، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والابعاد، مجلة ديالى، العدد ٦٧، ٢٠١٥
٧. محمد طه نايل الحياني و سلام خميس غربي خضر الهيتي،الصناعات الصغيرة، مفهومها وأهميتها وخصائصها ومدى ملائمتها للاقتصاد العراقي،مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية، العدد ١ ، ٢٠١٢

رابعا : التقارير والبيانات الحكومية :

١. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية لعام ٢٠١٦، الاحوال الطبيعية ،جداول الحاسبة، جدول (١/٢) .
٢. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، تقرير المنشات الصناعية الصغيرة لعام ٢٠١٨ ، بيانات غير منشورة.
٣. الهيأة العامة للمساحة ، خريطة العراق الإدارية بمقياس رسم ١ : ٥٠٠٠٠٠ ، بغداد ، ٢٠١٢ .
٤. الهيأة العامة للمساحة ، خريطة محافظة القادسية الإدارية بمقياس رسم١ : ٥٠٠٠٠٠ ،بغداد ،٢٠١٢.
٥. وزارة التخطيط للجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية للأعوام (١٩٩٠، ١٩٩٦ ،٢٠٠٠، ٢٠٠٦ ، ٢٠١٢)
٦. وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ، دليل التصنيف الصناعي السلعي على مستوى الصناعة المعتمد على التصنيف الصناعي الدولي التنقيح الرابع (I S I C.4) ، ٢٠١٤
٧. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، احصاء المنشآت الصناعية الصغيرة ، ٢٠١٨

خامسا : الدراسة الميدانية لمواقع الصناعات الصغيرة في محافظة القادسية بتواريخ مختلفة